أثر الازمة الخليجية القطرية تجاه القوى الاقليمية تركيا ومصر (2017-2020)

م. د. عدي نجم عبد الله
مديرية تربية الانبار، العراق
استاذ في التاريخ الحديث والمعاصر
Odayalqassi7@gmail.com

مستخلص البحث :
يتناول هذا البحث تحليل الأزمة الدبلوماسية التي شهدتها منطقة الخليج العربي عام 2017 والتي تمثلت في قطع العلاقات بين قطر وعدد من الدول العربية من بينها مصر والسعودية والبحرين والامارات ، ويركز البحث على العوامل السياسية ولإقليمية التي أدت إلى تفاقم هذه الأزمة وعلى رأسها اختلاف المواقف تجاه أحداث الربيع العربي ودعم بعض الحركات السياسية في المنطقة . وقد تصاعدت الأزمة عندما اتهمت قطر بانتهاج سياسة إعلامية عبر مؤسساتها الإعلامية للترويج لجماعات تعتبرها تلك الدول متطرفة وعلى راسها جماعة الاخوان المسلمين ، متهمة إياها بمحاولة التأثير في استقرار المنطقة . كما لعبت علاقات قطر الوثيقة مع تركيا دوراً مهماً في تعقيد الأزمة ، وكما أسهمت علاقات قطر المتنامية مع تركيا في تعميق الأزمة نظراً لاختلاف التوجهات الأيد لوجيه والسياسية بين تركيا وبعض دول الخليج . فقد تمتلك تركيا إمكانات عسكرية واقتصادية وسياسية مكنتها من تعزيز حضورها في منطقة الشرق الاوسط الأمر الذي دفعها إلى لعب دور مؤثر خلال الأزمة الخليجية . وقد تمثل ذلك إنشاء قاعدة عسكرية تركية على أراضيها ، فعد ذلك خطوة مهمة لحماية المصالح المشتركة للطرفين . وفي المقابل وقفت مصر إلى جانب دول المقاطعة إذ دعمت مواقف مجلس التعاون الخليجي ضد قطر واتهمتها بدعم جماعات متطرفة تهدد أمن واستقرار المنطقة ، وكما سعت مصر إلى الاسهام في الجهود الدبلوماسية الرامية إلى تسوية الأزمة انطلاقاً من إدراكها بأن الأزمة تعكس صراعاً أوسع حول النفوذ الإقليمي في الشرق الأوسط ويلخص البحث إلى ان الأزمة القطرية لم تكن مجرد خلاف سياسي بين دول الخليج بل كانت انعكاساً لتنافس إقليمي وأيديولوجي بين قوى متعددة في المنطقة .

الكلمات المفتاحية : تركيا ، مصر ، الازمة الخليجية ، قطر

المقدمة :
شهدت منطقة الشرق الاوسط خلال العقود الأخيرة العديد من الأزمات السياسية إلا أن الأزمة الخليجية القطرية تعد من أكثرها تأثيراً على النظام الإقليمي العربي ، لما حملته من أبعاد السياسة التركية تجاه دول الخليج العربي في مرحلة ما بعد الربيع العربي ، من خلال تتبع التحولات التي شهدتها البيئة الإقليمية منذ عام 2011 والتي أبرزت الدور المتنامي لتركيا ومصرفي التعامل مع الأزمات الإقليمية باستخدام أدوات القوة السياسية والاقتصادية والعسكرية ، فمصر تمتلك مكانة استراتيجية مؤثرة تستند إلى موقعها الجغرافي وثقلها السياسي والبشري والثقافي الأمر الذي منحها دوراً محورياً في إدارة التفاعلات الإقليمية ، أما تركيا فقد أحتلت موقعاً جغرافياً من الشمال الغربي

لدولة قطر إذ تفصل بينهما دول الخليج العربي العراق والشام . استطاعت تركيا أن تعزز شراكتها مع قطر عبر التعاون السياسي العسكري والذي بلغ ذروته عقب توقيع اتفاقية مذكرة التفاهم المشتركة بين الرئيس التركي (طيب رجب أورد غان) وأمير قطر (تميم بن حمد ال ثاني) عام 2016 والتي أسهمت في نشر قوات مشتركة داخل الأراضي القطرية ثم شملت ملفات إقليمية متعددة كالأزمة السورية واليمنية والقضية الفلسطينية . وقد عرفت الأزمة الخليجية التي اندلعت في الخامس من حزيران عام 2017 بعد إعلان كل من السعودية والإمارات العربية المتحدة والبحرين ومصر قطع علاقاتها مع قطر في خطوة عكست حجم الخلافات السياسية بين أطراف الأزمة . وكما أثارت اهتماما دولياً واسعاً بسب أهمية المنطقة الاستراتيجية وخلال الأزمة سعت دول عدة العلاقات بين الاطراف المتنازعة ، واستمرت الأزمة حتى كانون الثاني عام 2021 إذ تم التوصل الى اتفاق المصالحة خلال قمة العلا في السعودية مما أسهم في إنهاء المقاطعة وعودة العلاقات الدبلوماسية تدريجياً .

أهمية البحث :

تتبع أهمية هذا البحث من سعية إلى تحليل التفاعلات الداخلية للأزمة الخليجية المتعلقة بقطر وانعكاساتها على البيئتين الإقليمية والدولية ولاسيما في ظل الأدوار النشطة التي تمارسها كل من تركيا ومصر تجاه القضايا الراهنة وتطورات النظام الإقليمي ، كما تسهم دراسة هذه الأزمة في تقديم فهم أعمق للتحولات السياسية والاستراتيجية في منطقة الخليج العربي بما يفيد صناع القرار السياسي والباحثين في مجالي التاريخ المعاصر والعلاقات الدولية ، ويفتح افاقاً جديدة للدراسات المستقبلية في هذا المجال .

أهداف البحث:

اولاً: تحليل دور تركيا ومصر بوصفهما قوتين إقليميتين مؤثرتين في مسار الأزمة الخليجية القطرية

ثانياً : بيان أثر الازمة الخليجية على موازين القوى الإقليمية والعلاقات العربية والاقليمية .

ثالثاً : الكشف عن أهم الخسائر والتحديات التي تعرضت لها الدول المشاركة في الأزمة نتيجة المقاطعة والخلافات السياسية .

فرضية البحث:

تقوم فرضية البحث على وجود ارتباط وثيق بين الأزمات العربية الداخلية وصعود أدوار القوى الإقليمية إذ مثلت الأزمة الخليجية نموذجاً واضحا لتعزيز الدورين التركي والمصري في المنطقة العربية . الأمر الذي منحهما أدوارا أكثر تأثيراً في القضايا الاقليمية والدولية لتحقيق أهداف استراتيجية مرتبطة بالأمن والنفوذ الإقليمي .

منهجية البحث:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي في دراسة الأزمة الخليجية من خلال تفسير طبيعة التفاعلات بين القوى الإقليمية والدولية إذ تم تتبع جذور الأزمة الخليجية وتطوراتها السياسية . قسم البحث الى ثلاث محاور تضمن المحور الأول جذور الازمة الخليجية القطرية الخلفيات والتداعيات ،

في حين بحث المحور الثاني أثر الأزمة الخليجية على العلاقات القطرية – التركية . بينما تناول المحور الثالث اثر الازمة الخليجية على العلاقات القطرية –المصرية ، وقد جاءت المقترحات والخاتمة عبارة عن نتائج واستنتاجات .

المبحث الاول : الأزمة الخليجية القطرية الخليفات والتداعيات

أسهمت الأزمة الخليجية في أحداث تحولات في بيئة التوازن الاقليمي إذ تجاوزت تداعياتها نطاق مجلس التعاون الخليجي لتؤثر في تفاعلات النظام الدولي ، وفي هذا السياق برز التقارب القطري مع تركيا ومصر كأحد ملامح إعادة توزيع النفوذ الاقليمي إذ استفادت الدولتان من الفراغ الاستراتيجي الذي خلفته السعودية والامارات مما عزز من مكانتها الاقليمية وأتاح لهما هامشاً أوسع للتدخل في أزمات المنطقة [1] . تأسس مجلس التعاون الخليجي كمنظمة دولية إقليمية في إطار ميثاق الأمم المتحدة بهدف الإسهام في حل النزاعات بين الدول الأعضاء بالطرق السلمية ، وتعد الأزمات الدولية من الظواهر الخطيرة التي تهدد المجتمعات إذ تنوعت تعريفاتها الأكاديمية بين اعتبارها تحولاً مفاجئاً في السلوك المعتاد أو حالة طارئة ناتجة عن تفاعل متسلسل للأحداث تمثل تهديداً مباشراً للمصالح والقيم الجوهرية للدولة . [2] يمكن ارجاع جذور الأزمة إلى حادثة مخفر الخفوس عام 1992 إذ عجز مجلس التعاون الخليجي عن أداء مسؤولياته في تسوية النزاع بين قطر والسعودية ما أنتهى بسيطرة الاخيرة على منطقة الخفوس وقد ترتب على ذلك تفاقم حدة الأزمة وتأكل الثقة بدور المجلس في ظل محدودية قدرته على التأثير في سلوك الدول الأعضاء وهو ما انعكس في قرار دولة قطر سحب قواتها من قوات درع الجزيرة ، انتهجت دولة قطر سياسات تتسم بالحياد سعياً إلى تحقيق مصالحها الوطنية وذلك من خلال تعزيز التعاون مع جمهورية تركيا ومصر عبر توقيع عدد من اتفاقيات التعاون الثنائي ومن أبرز هذه الاتفاقيات منها اتفاقية التعاون الامني مع تركيا عام 2001 التي ركزت على تعزيز التنسيق الثنائي في مواجهة التحديات الأمنية المشتركة بما يشمل مكافحة الجريمة المنظمة والارهاب . [3] اما في مصر فقد وقعت اتفاقية بروتكول التعاون الثقافي والاثري لعام 2002 واتفاقية تنظيم علاقات العمل لعام 2004 التي هدفت إلى تنظيم أوضاع العمالة بين البلدين بما يشمل حقوق العمال وشروط التوظيف فظلاً عن مذكرة التفاهم للتعاون في مجال مكافحة الجريمة الموقعة عام 2005 والتي نصت على تعزيز التعاون الامني وتبادل المعلومات والخبرات بين الجانبين . [4] وفي إطار سياسة قطر الخارجية القائمة على الانفتاح والقوى الاقليمية والدولية الكبرى ، إذ استضافت دولة قطر على أراضيها قاعدة العديد الجوية عام 2005 والتي تعد أكبر قاعدة عسكرية أمريكية في المنطقة وهو أسهم في ترسيخ الشراكة الاستراتيجية بين قطر والولايات المتحدة الامريكية . [5] أدت التحولات السياسية التي شهدها العالم العربي في أواخر عام 2010 ومطلع عام 2011 والمعروفة بالربيع العربي إلى إعادة رسم المشهد السياسي في عدد من الدول العربية ، وقد لعبت دولة قطر دوراً محورياً في هذه التحولات من خلال دعمها لبعض قوى المعارضة بهدف إنهاء الأنظمة الاستبدادية واستبدالها بأنظمة سياسية تتماشى مع توجهاتها الخارجية . وقد اتسم موقف قطر بالتباين تجاه ثورات الربيع العربي لاسيما الثورة المصرية التي شكلت نقطة تحول

رئيسية في سياستها الخارجية إذ انتقلت من دور الوسيط إلى دور الفاعل المباشر في النزاعات الإقليمية ، مستفيدة من أدواتها الإعلامية وعلى رأسها قناة الجزيرة التي اضطلعت بدور مؤثر في تغطية أحداث الثورات الاولى في تونس ومصر ، إلى جانب تقديم دعم اقتصادي للقوى السياسية المتقاربة مع توجهاتها ولاسيما بعد وصول محمد مرسي[6] إلى سدة الحكم في مصر.[7] أدى التحول في السياسة الخارجية القطرية إلى بروز ردود فعل متعددة من قبل الدول الاقليمية ، رغم انشغال الدوحة بانتقال السلطة عام 2013 وتولي الامير تميم بن حمد ال ثاني الحكم وهو ما كان يستدعي إعطاء الاولوية للشؤون الداخلية إلا أن قطر استمرت في دعم بعض التيارات الاسلامية في وقت شهدت فيه الثورات العربية تراجعاً ملحوظاً نتيجة إخفاق قواها وتناقض مواقف الدول الداعمة لها إلى جانب لجوء الانظمة القديمة إلى القمع واستفادتها من الدعم الإقليمي والدولي وفي مصر أسفر تدخل الجيش بدعم من بعض دول الخليج وعلى رأسها السعودية والامارات عن الإطاحة بالرئيس محمد مرسي عام 2013، مما أفرز توازنات إقليمية جديدة أبرزها تنامي التقارب القطري التركي الذي استغل الفراغ النسبي في أدوار بعض القوى الخليجية لتعزيز نفوذهما الإقليمي .[8]

تفاقمت حدة الخلافات داخل مجلس التعاون الخليجي عقب قيام كل من المملكة العربية السعودية ودولة الامارات العربية المتحدة ومملكة البحرين بسحب سفرائها من الدوحة في اذار عام 2014 وذلك على خليفيه اتهامها لدولة قطر بعدم الالتزام بما تم الاتفاق علية سابقاً في إطار(اتفاق الرياض) وقد جاء هذا التصعيد في سياق تداعيات الانقلاب العسكري في مصر الذي أطاح بالرئيس المنتخب محمد مرسي ، أذ تباينت مواقف الدول الإقليمية بين داعم لهذا الانقلاب وعلى رأسهم السعودية والامارات . ومعارض له مثل قطر وتركيا ، الامر الذي أسهم في تشكيل تكتلات سياسية جديدة وبداية ملامح إعادة رسم خريطة التحالفات الإقليمية .[9] دامت تلك الازمة نحو تسعة اشهر وترافقت مع مطالب من بعض الدول الخليجية بإجراء تعديلات في السياسة الخارجية القطرية ولاسيما فيما يتعلق بالمواقف من الشأن المصري وعلى الرغم من حدة الخلاف فقد اقتصرت على سحب السفراء دون الانتقال إلى مراحل تصعيدية اخرى في ظل اعتبارات إقليمية ودولية من بينها القلق من مسار العلاقات الأمريكية الايرانية في سياق المفاوضات حول البرنامج النووي الايراني . وفي إطار مساعي احتواء الازمة اتخذت قطر في ايلول عام 2014 خطوات تمثلت في مطالبة عدد من الشخصيات المرتبطة بجماعة الإخوان المسلمين بمغادرة البلاد، أذ انتقلوا إلى تركيا في جانب مؤشرات تعديل الخطاب الإعلامي المتعلق بالشأن المصري .[10] نظراً لتباين التوجهات السياسية عدت بعض دول مجلس التعاون الخليجي أن السياسة القطرية تمثل عاملاً مقلقاً لأمنها ما أدى إلى اتخاذ إجراءات دبلوماسية تمثلت في قطع العلاقات مع الدوحة واستمر هذا الوضع نحو ثمانية أشهر ، قبل أن تبذل جهود وساطة أسفرت الى التوصل لاتفاق الرياض عام 2014 بحضور أمير دولة الكويت والذي نص على جملة من التفاهمات من بينها احترام سيادة الدول الأعضاء وعدم التدخل في شؤونها الداخلية .[11] وكما أظهر السلوك القطري في الأزمة اليمنية طابعاً إشكالياً تمثل في تبني مواقف اعتبرت داعمة لأطراف مناوئة لتحالف الحزم وهو ما أدى إلى إنهاء دور قطر ضمن

التحالف عام 2015 والاكتفاء بإطار تعاون عسكري عام وفيما يخص العلاقات مع مصر تشير المعطيات إلى استمرار النهج القطري في ممارسة سياسات تفسر على أنها تستهدف إضعاف الدور المصري إقليماً لاسيما في ملفات مكافحة الإرهاب ، فظلاً عن توتر العلاقات بسب الخلاف حول تنظيم الإخوان المسلمين الذي أدرجته القاهرة وعد من دول الخليج ضمن التنظيمات الإرهابية مقابل استمرار استضافة ودعم عناصره سياساً واعلامياً داخل قطر إلى جانب اتهامات بتمويل جماعات مسلحة في عدة ساحات إقليمية [12] اتسمت الأزمة الخليجية بتعقيداتها المتزايدة ، إذ تجاوزت في مسارها الأطر التقليدية للخلافات السياسية بين دول مجلس التعاون لتنعكس على التوازنات الإقليمية بصورة أعمق فمع إعلان كل من السعودية والإمارات والبحرين قطع العلاقات الدبلوماسية مع قطر عام 2017 ، إذ أطراف إقليمية أخرى على خط الأزمة الأمر الذي أضفي عليها بعداً جغرافياً واضحاً وفي هذا السياق عززت تركيا حضورها العسكري في قطر بينما دعمت مصر موقف دول المقاطعة سياسياً ، وفي محاولة لإعادة صياغة العلاقات وفق شروط جديدة طرحت دول المقاطعة قائمة مطالب شملت أبعاداً أمنية وإعلامية وسياسية من بينها مكافحة تمويل الإرهاب وفق تعريف تلك الدول وضبط السياسات الإعلامية وإعادة النظر في شبكة التحالفات الإقليمية لقطر ولاسيما ما يتعلق بعلاقاتها مع تركيا ومصر فضلاً عن موقفها من جماعة الإخوان المسلمين . وقد عكست هذه المطالب عمق الخلاف البنيوي في الرؤى الاستراتيجية بين أطراف الأزمة وأظهرت حجم التباين في تصورات الأمن الإقليمي والنفوذ السياسي في الخليج . [13]

المبحث الثاني : اثر الازمة الخليجية على العلاقات القطرية ـ التركية

انتهجت تركيا وقطر سياسات متقاربة حيال القضايا الإقليمية بما عكس درجة عالية من التنسيق الاستراتيجي بينهما ، وقد برز البلدان بوصفهما فاعلين استباقيتين في إدارة الأزمات سواء من خلال الانخراط في جهود الوساطة أو عبر دعم مسارات سياسية بديلة ، ففي عام 2010 شاركت تركيا إلى جانب البرازيل في مبادرة دبلوماسية تتعلق بالبرنامج النووي الايراني في محاولة لاحتواء التوترات الاقليمية والدولية المحيطة به . كما اضطلع الطرفان بأدوار وساطة في النزاع بين اسرائيل وحركة حماس ومع اندلاع أحداث الربيع العربي، كثف البلدان جهودهما لتوطيد العلاقات مع الحكومات الجديدة في كل من مصر وتونس وكما قدما دعماً سياسياً لقوى المعارضة في سياق الأزمة السورية في مواجهة نظام بشار الأسد. [14] شهدت العلاقات بين تركيا وبعض دول الخليج العربي وفي مقدمتها قطر والسعودية والبحرين حراكاً دبلوماسية متزايداً تمثل في تكثيف الزيارات الرسمية وتفعيل قنوات التواصل السياسي ويعكس هذا الحراك إدراكاً متبادلاً لأهمية بناء شراكات استراتيجية تستجيب لمتطلبات الأمن الوطني لكل طرف . فمن منظور أنقره يمثل تأمين مصادر الطاقة أولوية استراتيجية لاسيما في ظل اعتمادها المرتفع على واردات الطاقة الأمر الذي يفسر اهتماماً بتعزيز التعاون مع قطر باعتبارها لاعباً محورياً في سوق الغاز الطبيعي المسال ، أما من منظور الدوحة فإن تحقيق الأمن الغذائي يشكل بعداً حيوياً في سياستها التنموية وهو ما يفسر توجهها نحو تعميق التعاون مع تركيا لما تمتلكه من إمكانات زراعية وموارد بشرية مؤهلة . وقد أفضى هذا التدخل في

المصالح إلى بلورة مفهوم للأمن المتبادل انعكس في تنامي مستويات التنسيق السياسي والاقتصادي والأمني بين البلدين وأسهم في تعزيز قدراتها على التكيف مع التحولات الإقليمية ولاسيما في ظل تداعيات الأزمة الخليجية . [15] فيما يتعلق بأثر أزمة الخليج فقد انصرفت المناقشات الى تناول القضايا الإقليمية والدولية بمعزل عن أزمة سحب السفراء من قطر عام 2014 والتي انتهت بوساطة صباح الاحمد الجابر الصباح خارج الإطار المؤسسي لمجلس التعاون لدول الخليج . غير أن الأزمة تجددت بصورة أكثر حدة في عام 2017 ، وفي تموز من العام نفسة أعلنت كل من الملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين وجمهورية مصر قطع العلاقات الدبلوماسية مع دولة قطر متهماً بدعمها جماعات إسلامية والتقارب مع ايران، وفي هذا السياق لم يسجل دور فاعل للأمين العام آنذاك عبد اللطيف بن راشد الزياني في جهود الوساطة أو تقريب وجهات النظر الأمر الذي أثار انتقادات شعبية وإعلامية اتهمته بالانحياز إلى الدول المقاطعة . [16] دفعت تداعيات الازمة الخليجية تركيا إلى محاولة الاضطلاع بدور قيادي في دعم التحولات الديمقراطية العربية مستمرة في خطابها السياسي القائم على التوفيق بين الاسلام والديمقراطية غير أن الواقع الاقليمي الذي أفرزته الثورات لم يكن خاليا من التعقيد أدى إلى إعادة تشكيل موازين القوى بما فرض قيوداً إضافية على الطموح التركي في التحول إلى قوة إقليمية كبرى وفي هذا الاطار سعت تركيا إلى ترسيخ موقعها كوسيط لحل النزاعات العربية الداخلية ومحاولة توظيف أدواتها الدبلوماسية والسياسية لاحتواء الأزمات ومنع تدويلها من خلال الضغط السياسي أو توفير منصات للمعارضة ، كما تجلى في تعاطيها مع الأزمة السورية [17] شكل المؤتمر الصحفي الذي عقد في الرابع عشر من تموز عام 2017 بين وزيري خارجية تركيا وقطر محطة مهمة في مسار التفاعل التركي مع الأزمة الخليجية ، أذ أعلنت تركيا دعمها الصريح لقطر سياساً وأمنياً . وقد انعكس هذا التوجه على مستوى السلطة التشريعية إذ أقر البرلمان التركي تشريعات تسمح بنشر قوات عسكرية في الاراضي القطرية بما يدل على وجود انسجام مؤسسي بين السلطتين التنفيذية والتشريعية في إدارة الأزمة ، وأسهم هذا الدعم في تقوية الموقف القطري في مواجهة احتمالات التصعيد العسكري. [18] وفي إطار إدارتها للأزمة الخليجية اعتمدت تركيا مقاربة دبلوماسية نشطة تمثلت في إجراء مشاورات مكثفة مع الاطراف الفاعلة ، ولاسيما القيادة السعودية إدراكاً منها للدور المحوري الذي تضطلع به الرياض في بنية النظام الخليجي وقد انطلقت هذه التحركات من رغبة تركية في تجنب تصعيد طويل الأمد ذي كلفة مرتفعة على الأطراف كافة . وبالتوازي مع الجهود السياسية فعلت أنقرة اتفاق الدفاع العسكري المشترك مع قطر في خطوة حظيت بقبول أمريكي وبريطاني بما عزز الضمانات الأمنية للدوحة كما اتجهت إلى تعميق شراكتها الاقتصادية مع قطر عبر توقيع عشر اتفاقيات تعاون وتوسيع التنسيق مع إيران من خلال إنشاء ممر بري لتزويد السوق القطرية بالسلع الأمر الذي أسهم في تقليل تكاليف النقل وضمان استمرارية التدفقات التجارية . [19] أفرزت أزمة الحصار المفروض على قطر تحولات نوعية في مسار العلاقات القطرية التركية إذ برز التوافق في الرؤى والتوجهات الخارجية كعامل محفز لتعزيز التعاون الثنائي وقد اتخذ هذا التعاون طابعاً مؤسسياً متقدما تمثل في تفعيل اللجنة

الاستراتيجية العليا كآلية تنسيقية عليا بين البلدين . وعلى مدار خمس دورات للجنة كان اخرها في الدوحة في الخامس والعشرين من تشرين الثاني عام 2019 والذي أسفر عن توقيع أكثر من (45) اتفاقية في مجالات متعددة منها الدفاع والاقتصاد ، ويعكس هذا انتظام اجتماعات اللجنة برئاسة قيادتي الدولتين مستوى عالياً من الالتزام السياسي ويؤكد أن العلاقات القطرية التركية تستند إلى أسس استراتيجية راسخة تتوافر لها مقومات الاستمرار والنمو في البيئة الإقليمية المتغيرة [20].
اتسمت العلاقات القطرية التركية خلال عام 2020 بدرجة عالية من التنوع والتكامل في مجالات متعددة فقد واصل الطرفان تنسيقهما السياسي بشأن أبرز الملفات الإقليمية ، وفي مقدمتها الأزمة السورية والتطورات الليبية ومستجدات الخليج العربي . وعسكرياً استمر التعاون في إطار الاتفاقيات الدفاعية مع تواصل الوجود العسكري التركي في الاراضي القطرية بما يعزز منظومة الأمن المشترك ، وفيما يخص الجانب الاقتصادي حافظ البلدان على التبادل التجاري وعلى الرغم من التحديات التي فرضتها جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي . استمرت الاستثمارات القطرية في السوق التركية لاسيما في قطاعات استراتيجية كما دعمت الاتفاقيات الموقعة سابقاً مسار توسيع الشراكات الاقتصادية . وفي المجال الصحي تجلى التعاون في تبادل الخبرات والتنسيق في توفير الاحتياجات الطبية ، أما ثقافيا وتعليمياً فقد استمر التعاون عبر برامج أكاديمية مشتركة عززت التواصل المؤسسي بين الجامعات [21] . تشير المعطيات السياسية إلى أن الشراكة التركية القطرية قامت على أسس استراتيجية ضمنت لها الاستمرار والتطور لا سيما خلال فترة الأزمة الخليجية فقد عكست اللقاءات المتكررة بين(رجب طيب أورد غان Recep Tayyip Erdogan) [22] رئيس تركيا و(تميم بن حمد ال ثاني) رئيس قطر والتي بلغت ستة وعشرين لقاء منذ اندلاع الأزمة حتى مطلع عام 2020 ، مستوى عالياً من التنسيق السياسي وعمق الروابط الثنائية .

وفي ظل تعدد الملفات الإقليمية الحساسة التي تواجهها تركيا في مقدمتها الأزمة السورية إلى جانب التحديات التي واجهتها الدوحة في البيئة الخليجية عقب الحصار. برزت الحاجة إلى تعزيز التعاون الاستراتيجي ، وقد اطلعت اللجنة المشتركة العليا بدور محوري وفي هذا السياق أذ عملت منذ تأسيسها على تطوير العلاقات الاقتصادية وتوسيع مجالات التعاون النوعي بما فتح افاقاً جديدة للشراكة على المستويين الرسمي والخاص ، ولاسيما بين رجال الاعمال والمؤسسات الاقتصادية لكلا البدين . [23] انطلقت كل من تركيا وقطر في مقاربتها للأزمة من اعتبارات المصلحة الوطنية فقد رأت تركيا أن مصالحها الاستراتيجية ونفوذها الاقليمي قد يكونا عرضة للتحدي الأمر الذي دفعها إلى تعزيز حضورها في منطقة الخليج العربي وتثبيت موطئ قدم فاعل فيها وفي المقابل رحبت قطر بالدور التركي وعدته ركيزة أساسية وامنياً في مواجهة الضغوط ، وضمن هذا السياق سعت أنقرة إلى ترسيخ موقعها كطرف محوري في أزمات المنطقة بما يعزز مكانتها القيادية ويمنحها ثقلاً اكبر في معادلات النفوذ الإقليمي .

المبحث الثالث : اثر الازمة الخليجية على العلاقات القطرية ـالمصرية

أفضت التطورات السياسية التي أعقبت تظاهرات الثلاثين من حزيران عام 2013 في مصر إلى انهيار سريع في العلاقات مع قطر ، وذلك بسب تباين المواقف إزاء عزل الرئيس محمد مرسي فقد تبنت الدوحة خطاباً وصف ما حدث بأنه انقلاب عسكري ودعت إلى الالتزام بالمسار الديمقراطي . بينما اعتبرت القاهرة تلك التصريحات مساساً بسيادتها وتدخلاً في شؤونها الداخلية . كما تباينت مواقف الدول العربية إذ دعمت كل من السعودية والامارات العربية المتحدة النظام الجمهوري المصري الجديد في حين واصلت قطر انتقادها له . وبروز الدور الاعلامي (قناة الجزيرة) كأحد أبرز عوامل التوتر ، ولاسيما في تغطية احداث فض اعتصام رابعة العدوية . وتعمق الخلاف عقب تصنيف القاهرة جماعة الاخوان المسلمين كتنظيم ارهابي الأمر الذي دفع وزير الخارجية المصري نبيل فهمي إلى الإشارة لوجود مساع عربية لتهيئة مناخ يسمح لقطر بمراجعة سياساتها تجاه مصر. [24] أدت التحولات السياسية في مصر بعد عام 2013 إلى بروز توتر دبلوماسي حاد بين القاهرة والدوحة ، بلغ ذروته في مطلع عام 2014 . فقد اعتبرت السلطات المصرية أن تصريحات وزير الخارجية القطري آنذاك تمثل تحريضاً وتدخلاً مباشراً في الشأن الداخلي المصري ، ما دفها إلى استدعاء السفير القطري في الربع من كانون الثاني واستمر التصعيد باستدعاء القائم بالأعمال القطري لاحقاً مع توجيه احتجاج رسمي بشأن الموقف القطري وقد عكست هذه التطورات تراجعاً كبيراً في مستوى العلاقات الثنائية ، أذ تصاعد الخطاب الإعلامي والسياسي المطالب بقطع العلاقات إلا أن القاهرة اكتفت بإجراء دبلوماسي تمثل في سحب سفيرها من الدوحة في الخامس من شباط عام 2014 في إشارة إلى رغبة في الإبقاء على حد أدنى من القنوات الدبلوماسية .[25]

وعلى المستوى الخليجي مثل قرار كل من المملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة ومملكة البحرين سحب سفرائها من دولة قطر في الخامس من اذار من العام نفسهُ تطوراً غير مسبوق في تاريخ مجلس التعاون لدول الخليج العربية وقد ارتبط هذا الإجراء بجملة من الخلافات السياسية كان الموقف من الشأن المصري أحد أبرزها . وانتهت الأزمة نسبياً عقب التوصل إلى تفاهمات ضمن إطار اتفاق الرياض الذي وقعة أمير قطر الشيخ تميم بن حمد ال ثاني ، ما أتاح إعادة السفراء واستعادة قدر من الاستقرار في العلاقات الخليجية .[26] تأثرت العلاقات بين مصر وقطر في سياق التحولات الاقليمية التي أعقبت تصاعد الصراع في ليبيا عام 2015 . نتيجة تباين مواقفها إزاء الضربات الجوية المصرية على مدينة درنه في ليبيا . فقد انتقدت قطر تلك العمليات معتبرة أنها أوقعت ضحايا مدنيين وفقاً لما أوردته تقارير إعلامية ودولية في المقابل ، عدت مصر أن موقف الدوحة يعكس دعماً غير مباشر لجماعات متطرفة وهوما عمق الخلاف السياسي وأدى إلى تراجع مستوى التنسيق الدبلوماسي بين البلدين . [27] وعلى أثر ذلك استدعت قطر سفيراها في القاهرة سيف بن مقدم البوعينين في التاسع عشر من شباط عام 2015 احتجاجاً على التصريحات الصادرة في الثامن عشر من شباط من العام نفسهُ عن المندوب المصري الدائم لدى جامعة الدول العربية طارق عادل والتي تضمنت اتهاماً مباشراً لقطر بدعم الإرهاب في المنطقة وفي اليوم ذاته أصدر مجلس

التعاون لدول الخليج العربية بياناً عبر فيه عن رفضه لهذه الاتهامات معتبراً أنها تجافي الحقيقية .[28] وفي الثامن عشر من حزيران عام 2016 أصدرت محكمة جنايات القاهرة حكماً بالإعدام على ستة متهمين وبالسجن المؤبد على الرئيس محمد مرسي وآخرين في القضية المتداولة إعلامياً تحت مسمى (التخابر مع قطر) وقد اعقب ذلك بيان رسمي عن وزارة الخارجية القطرية عبرت فيه عن استنكارها للأحكام مؤكدة أنها لا تستند إلى معايير العدالة ورافضة إدراج اسم دولة قطر ضمن حيثيان الحكم ، كما صرح مدير المكتب الاعلامي في الوزارة السفير(أحمد الرميحي) بأن الحكم يفتقر إلى الاساس الواقعي والقانوني وفي المقابل أصدرت الخارجية بياناً انتقدت فيه الموقف القطري ومؤكدة رفضها لما وصفتهُ بالاتهامات الموجهة إلى الدولة المصرية .[29] وفي إطار المساعي الرامية إلى احتواء التوتر بين القاهرة والدوحة ، طرح الامين العام لجامعة الدول العربية (أحمد أبو الغيط) في تموز من العام ذاته مبادرة وساطة لإعادة تطبيع العلاقات الثنائية . وقد أكد تبنية تهجماً يقوم على الحياد والانفتاح معبراً عن استعداده للعمل مع الطرفين دون تحيز . وتوازياً مع ذلك أعلنت المملكة العربية السعودية عبر وزير خارجيتها (عادل الجبير) استعدادها للتدخل كوسيط في حال طلب منها ذلك مشيرة إلى وجود جهود إقليمية لتقريب وجهات النظر كما برز الدور الذي قامت به الإمارات العربية المتحدة . إذ استضافت لقاءات ووفوداً من الجانبين في مسعى لتخفيف حدة التوتر. أدى الموقف القطري الرافض للتدخل العسكري المصري في ليبيا إلى تصاعد التوترات الدبلوماسية إذ أيد مجلس التعاون الخليجي الدوحة ، في مقابل اتهامات مصرية وجهت الى قطر عبر ممثليها في جامعة الدول العربية بدعم الإرهاب وقد ردت قطر باستدعاء سفيرها فيما أصدر المجلس في الثامن والعشرين من ايلول عام 2016 . بياناً يرفض الاتهامات .[30]

وسعت مصر إلى توسيع نطاق عمليات التحالف الدولي ضد تنظيم الدول الاسلامية ليشمل ليبيا وفي سياق متصل هددت الحكومة الليبية المؤقتة بقطع العلاقات مع قطر عقب كلمة أميرها (تميم بن حمد ال ثاني) أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة . والتي اعتبرتها منحازة لأطراف سياسية داخل ليبيا ، وفي المقابل شدد أمير قطر في خطابة على دعم المجلس الرئاسي والحكومة القائمة بدعم دولي من أجل استعادة الاستقرار ومواجهة الإرهاب ، ما اثار ردود فعل شعبية مؤيدة للمؤسسة العسكرية في بعض المدن الليبية . ويمكن فهم الأزمة الخليجية لعام 2017 باعتبارها انعكاساً لتحولات أعمق في بنية النظام الاقليمي العربي ، فقد أدى نشر تصريحات عبر وكالة الانباء القطرية الى تصعيد سياسي بين قطر وكل من السعودية والامارات والبحرين ومصر . مما ادى إلى قطع العلاقات الدبلوماسية مع قطر في الخامس من حزيران من العام نفسهُ وفرض حصار متعدد الأبعاد ، وقد اتخذت الإجراءات طابعاً شاملاً تمثل في اغلاق الحدود والمجالات الجوية والموانئ وتعليق التبادل التجاري وفرض قيود على حركة الافراد ، كما قدمت إلى قطر قائمة مطالب تضمنت التزامات سياسية وأمنية وإعلامية من أبرزها إعادة هيكلة سياستها الخارجية بما يتماشى مع التوجه الخليجي العام ووقف دعم جماعة الإخوان المسلمين وإغلاق وسائل إعلامية اعتبرت محرضة بالإضافة إلى المطالبة بتعويضات مالية عن أضرار مزعومة .[31] شكل التحرك الدبلوماسي المصري في أعقاب اندلاع

الأزمة الخليجية عام 2017 جزءاً من تفاعلات إقليمية ودولية أوسع ، ففي الثامن من حزيران من العام ذاته . بحث عبد الفتاح السيسي مع حمد بن عيسى ال خليفة تداعيات الأزمة مؤكدين أن الإجراءات المتخذة بحق قطر جاءت بحسب رؤيتهما بعد إخفاق محاولات سابقة لتعديل سياستها الإقليمية . كما ناقش السيسي مع مدير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية (مايك بومبيو Mike Pompeo) سبل التعامل مع الأزمات الإقليمية مع التركيز على مكافحة الإرهاب . وقد عبر الجانب الأمريكي عن تقديره للدور المصري في دعم الاستقرار في الشرق الأوسط .

وفي الإطار نفسهً دعا (دونالد ترمب Donald Trump) [32] إلى اعتماد الحوار والتفاوض كألية لتسوية الأزمة الخليجية مؤكداً التزام الولايات المتحدة بدعم مصر في جهودها الأمنية ، بينما شددت الدبلوماسية الامريكية على أهمية احتواء التصعيد . [33]

مثل توقيع مذكرة تفاهم مع الولايات المتحدة الأمريكية حول مكافحة تمويل الإرهاب في تموز عام 2017 تطوراً مهماً في مسار الأزمة الخليجية ويمكن تفسير هذه الخطوة بوصفها استراتيجية تهدف إلى تدويل بعض جوانب الأزمة ومنح الدوحة هامش حركة يسمح بتنفيذ تدابير إصلاحية ضمن إطار تعاون ثنائي مع واشطن بدلاً من الظهور بمظهر الخضوع لمطالب مباشرة من الدول المقاطعة . وفي المقابل جاء الخطاب الأول لأمير قطر تميم بن حمد ال ثاني ليؤكد موقف بلاده من الاجراءات المتخذة ضدها ، وقد تزامن ذلك مع خطاب للرئيس المصري عبد الفتاح السيسي خلال مناسبة عسكرية وبحضور محمد بن زايد ال نهيان وسلمان بن حمد آل خليفة الأمر الذي عكس استمرار التنسيق السياسي بين الدول المقاطعة وحمل في طياته رسائل رمزية تتعلق بوحدة الموقف . [34]

شهدت العلاقات المصرية القطرية خلال عام 2018 حالة من الجمود السياسي المصحوب بتصعيد غير مباشر في ظل استمرار القطيعة الدبلوماسية التي أعقبت الأزمة الخليجية فلم تسجل أي لقاءات رسمية رفيعة المستوى بين البلدين ، كما لم يحدث تبادل للسفراء والتزمت مصر بموقف دول المقاطعة الأربع معتبرة أن دعم قطر لجماعة الاخوان المسلمين سياسياً واعلامياً يمثل جوهر الخلاف . وفي هذا السياق برز دور شبكة الجزيرة بوصفة أحد أبرز مصادر التوتر نتيجة اتهامها بتبني خطاب معارض للسلطات المصرية . وفي عام 2019 استمر الوضع على حالة دون تطورات جوهرية إذ اتسمت المرحلة بالثبات في مستوى الخلاف الا أن تطور الأزمة الليبية أضفت بعداً إقليمياً على التوتر ولاسيما مع دعم القاهرة لقوات خليفة حفتر في شرق ليبيا مقابل اتهامات لقطر بدعم قوى سياسية غرب البلاد مما عزز الطابع غير المباشر للمواجهة بين الطرفين . أدى تحرك المسار السياسي الأممي في ليبيا عام 2020 إلى تهدئة نسبية في الخطاب المتبادل وانخفضت حدة التصعيد الإعلامي ، الأمر الذي مهد لتهيئة الأجواء للمصالحة الخليجية التي توجت بإعلانها في مطلع عام 2021 . [35] يمكن القول أن الازمة الخليجية قد شكلت اختباراً حقيقياً لصلابة العلاقات القطرية المصرية ، إذ أظهرت أن الخلاف بين البلدين لم يكن مجرد تباين تكتيكي بل اختلافاً في تصورات الدور الإقليمي وأدوات التأثير السياسي ، فإن المسار المستقبلي للعلاقات سيظل رهين قدرة الطرفين

على إدارة خلافاتهما ضمن أطر مؤسسية وتغليب منطق المصالح المتبادلة على اعتبارات الاستقطاب الإقليمي بما يعزز توازنات الإقليم ويحد من فرص التصعيد .

المقترحات :

اولا : يجب أن تعزز قطر نهج الحياد الايجابي والفاعل مع تقليص الانخراط في السياسات التداخلية مستفيدة من خبرتها السابقة في الوساطات الاقليمية ومن قدراتها الاقتصادية التي تدعم جهود التسوية.

ثانياً : ينبغي على قطر توظيف مكانتها السياسية والاقتصادية والاعلامية لدعم القضايا العربية وتعزيز مصالح الدول العربية مع تكثيف التنسيق مع الدول العربية بما يسهم في بلورة موقف عربي موحد لمواجهة التحديات الإقليمية والدولية .

ثالثاً : أن تأخذ قطر في الحسبان أن علاقات الحماية أو التحالف مع الولايات المتحدة الامريكية محكومة باعتبارات المصلحة الاستراتيجية فهذه التحالفات قد تخضع لإعادة التقييم أو التغيير عند تعارضها مع أولويات جديدة ما يفرض على الدوحة تبني مقارنة أكثر تنوعاً في علاقاتها وتحالفاتها الإقليمية والدولية .

رابعاً : ينبغي على تركيا العمل على تنويع علاقاتها مع مختلف دول مجلس التعاون الخليجي وعدم حصرها في محور واحد بما يسهم في تقليل حدة الاستقطاب الإقليمي .

خامساً : يجب ان تنتهج تركيا سياسة خارجية متوازنة في منطقة الخليج العربي ، إذ تحافظ على علاقاتها مع جميع الأطراف وتسهم في تقليل التوترات الاقليمية .

سادساً : نوصي بتعزيز التعاون العسكري والامني بين تركيا وقطر بما يحقق المصالح الدفاعية المشتركة ويسهم في حفظ الأمن في منطقة الخليج العربي .

سابعاً : نقترح بأن تعمل مصر على تعزيز اعتمادها على قدراتها الذاتية من خلال الاستفادة المثلى من مواردها البشرية وثرواتها الطبيعية بما يضمن توظيفها بصورة تحقق التنمية الوطنية المستدامة .

ثامناً : ينبغي على مصر العمل على تعزيز حضورها السياسي واستعادة مكانتها القيادية في الاطارين العربي والاقليمي بما يعيد تفعيل دورها التاريخي الذي شهد تراجعاً خلال العقود الأخيرة .

تاسعاً : ينبغي على مصر السعي إلى الحد من الاعتماد على المساعدات الامريكية التي قد تفرض قيوداً على استقلالية قرارها السياسي مع التركيز على تحقيق تنمية داخلية متكاملة في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية وذلك في إطار إرادة وطنية جادة تسعى إلى تعزيز قدرات الدولة .

عاشراً : ضرورة العمل على بناء علاقات قطرية مصرية تقوم على أسس الاحترام المتبادل وتعزيز التعاون المشترك بما يحقق مصالح الشعبين المصري والقطري ويسهم في دعم الأمن والاستقرار في المنطقة .

الخاتمة:

يتضح من خلال الدراسة أن العلاقات القطرية مع القوى الإقليمية (تركيا ومصر) ، ولاسيما في إطار مجلس التعاون لدول الخليج ، قد مرت بمراحل متعددة اتسمت بالتغير والتذبذب تبعاً للتحولات

السياسية والإقليمية التي شهدتها منطقة الخليج العربي والشرق الاوسط . فقد انتقلت هذه العلاقات من مراحل التعاون والتنسيق إلى مراحل أكثر تعقيداً نتيجة تباين الرؤى والمواقف إزاء عدد من القضايا الاقليمية ، وفي مقدمتها تداعيات الربيع العربي عام 2011 والتي أسهمت في تعميق الخلافات بين بعض دول المنطقة . وقد مثلت أزمة المقاطعة عام 2017 نقطة تحول مهمة في مسار العلاقات الخليجية ، إذ اعلنت كل من المملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة والبحرين إلى جانب مصر مقاطعتها لقطر ، الأمر الذي أدى إلى حدوث انقسام واضح داخل المنظومة الخليجية وأثر بشكل مباشر في طبيعة العلاقات السياسية بين هذه الدول . وقد جاءت هذه الأزمة نتيجة تراكمات سياسية وخلافات إقليمية طويلة ، كان أبرزها الموقف من بعض الحركات السياسية في المنطقة وعلى رأسها جماعة الإخوان المسلمين إضافة إلى اختلاف توجهات السياسات الخارجية للدول المعنية . وكما كشفت الأزمة عن تنامي دور القوى الإقليمية في تفاعلات الخليج العربي ، إذ برزت تركيا كفاعل إقليمي حاول الإسهام في احتواء الأزمة والحفاظ على توازن علاقاته مع مختلف الخليج الأمر الذي عزز من حضورها السياسي في المنطقة وجعلها طرفاً مؤثراً في توازناتها الاستراتيجية .وسعت تركيا إلى الحفاظ على علاقاتها مع مختلف دول الخليج مع تقديم دعم واضح لقطر ويعكس ذلك محاولة تركية لتعزيز نفوذها الإقليمي من خلال توظيف أدوات القوة الصلبة مثل الوجود العسكري إلى جانب أدوات القوة الناعمة المرتبطة بالتعاون الاقتصادي والدبلوماسي ومن ثم النظر إلى الدور التركي في الأزمة باعتبارها جزءً من استراتيجية أوسع تهدف إلى ترسيخ مكانة تركيا كفاعل إقليمي مؤثر في منطقة الخليج العربي . وكما أظهرت الدراسة أن العلاقات بين قطر ومصر قد اتسمت خلال مدة البحث بحالة من التذبذب وعدم الاستقرار إذ تراوحت بين فترات من التوتر والجمود دون أن تصل إلى مرحلة قطعية كاملة وذلك بسب استمرار بعض المصالحة الاقتصادية المشتركة بين البلدين . وقد نجحت قطر في استثمار التحولات التي شهدها العالم العربي لتعزيز مكانتها السياسية في ظل تراجع بعض القوى الإقليمية وعلى الرغم من وجود توترات بين البلدين فإن العلاقات الاقتصادية بينهما مازالت قائمة وان شهدت فترات من الركود . كما تنظر قطر الى الحركات الاسلامية بوصفها مكوناً مهماً في المجتمع العربي ما يدفعها إلى تعزيز علاقاتها مع هذه التيارات . كما ان مستقبل هذه العلاقات يظل مرتبطاً بدرجة كبيرة بمدى قدرة الطرفين على إعادة صياغة مواقفها السياسية : فضلاً عن تأثيرات التحولات في النظام الدولي والدور الذي تلعبه الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة.

الهوامش :

(1) Ulichsen, C. Qatar and the Arab Sprin , ETH- Swiss Federal Tnstitute of Technhnology, Zurich. 2014. P. 14-15 Redactions of GuIf The CCC and the internationaI

(2) LeyTenzi, Matteo (2011)

(3) DipIomacy, Security Economic Coor dination in A changing MeddIe East. London, p. 134.

(4)أحمد محمد أبو زيد ، عام على الأزمة القطرية – الخليجية التداعيات على مستقبل منظمة) مجلس التعاون الخليجي) ، المعهد الأصفري ، الجامعة الامريكية ، بيروت ، 2018 ، ص21.

(5) محمود سمير الرنتيسي ، السياسة الخارجية القطرية تجاه بلدان الربيع العربي والقضية الفلسطينية (2011- 2013) ، الطبعة الأولى ، مركز الجزيرة للدراسات ، الدوحة ، 2014 ، ص ص 62- 65

(6) محمد مرسي : سياسي مصري ولد عام 1951 في محافظة الشرقية ، حصل على شهادة الدكتوراه في هندسة المواد ، وهو اول رئيس مدني منتخب ديمقراطيا . شغل عدة مناصب سياسية منها رئاسة حزب الحرية والعدالة عام 2011 وعضوية مجلس الشعب من خلال انتمائه إلى جماعة الإخوان المسلمين ، ثم أصبح رئيساً لمصر عام 2012 وأستمر في منصبة حتى عام 2013 وتوفي عام 2019 . للتفاصيل ينظر: احمد سعيد تاج الدين ، 25 يناير ثورة شعب ، الهيئة العامة للاستعلامات ، القاهرة ، 2015 ، ص ص75 – 78.

(7) محمد صلاح محمود ، العزل في السياسة الخارجية السعودية حيال قطر، جامعة بغداد ، مركز الدراسات الدولية ، العدد (81) ، 2020 . ص ص 10- 11.

(8) مجموعة باحثين ، حصار قطر . سياقات الأزمة الخليجية وتداعياتها ، مركز الجزيرة للدراسات ، الدوحة ، 2017 ، ص ص 28- 30

(9)William D. Hartung , U.S. Arms Transfwrws to Saudi Arabia and the War in Yemen, Securty Assistance Monitor, 9\7\2016 . accessed on 8\9\ 2019 .

(10) أحمد محمد أبو زيد ، المصدر السابق ، ص9.

(11) عمرو عبد السميع واخرون ، الحوار الحدودي والأمن القومي المصري ، المركز القومي للدراسات الشرق الأوسط ، القاهرة ، متاح على الرابط : www.ncmes.org

(12) Joe Macaron , What is at Stake for the united states in the GCCC risis, Tn .

(13) Book Grises is in the gulhintn ; Arab Center was bington DC, 2017, pp. 88- 91.

(14) مرتضى الشاذلي ، وسط جغرافيا معقدة كيف أصبح تحالف تركيا وقطر الأكثر تأثيراً بالمنطقة ، متاح على الرابط : https \\ www.noonpost.com\content \23723

(15) محمد عبد القادر خليل ، الأبعاد الأمنية والعسكرية للعلاقات الخليجية التركية ، أبو ظبي ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، الطبعة الاولى، ص ص 65- 66.

(16) أحمد امين عبد العال ، العلاقات القطرية الايرانية هل يتفكك مجلس التعاون الخليجي ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية ، 14 أب 2018 ، ص ص 10 - 12.

Betül Doga AKKas, Katar ve Kuveyttwki Türk Askeri Varligi: Körfez ÍstikrarI

(17) Ícin Bir Gü venIik Semsiyesi, Al-Sharp Stratwjik ArastIrmalar . (Ístanbul, 2022) . p.12.

(18) صبا رشيد الحالي ومحمد ياسين خضير ، الدوافع السياسية والعسكرية في التوجه التركي ازاء منطقة المشرق العربي، كلية العلوم السياسية، بغداد ، 2020 ، ص ص 84- 85.

(19) عبدالله خليفة الشايجي ، ازمات مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الجذور والاسباب وسيناريوهات المستقبل 2011- 2018 ، الدار العربية للعلوم ، بيروت ، 2018 ، ص 261- 265

(20) Mehmet Rakiboglu . Türk Körfez ülkeleri ve Yemen PolitikasI , 2019: Dis politika YIlligI 2019 , da, SÍTA YayInLarI, (Ísanbul, 2019) p. 145.

(21) الامام محمد محمود ، العلاقات الاقتصادية التركية القطرية نمو متسارع وتعزيز الشراكة ، مركز
الجزيرة للدراسات ، الدوحة ، ص ص 2-4 .

(22)طيب رجب أورد غان : سياسي تركي ولد في 26 شباط عام 1954 في مدينة اسطنبول . تلقى تعليمة في مدارس الأئمة والخطباء ثم تخرج من جامعة مرمرة حاصلاً على شهادة البكالوريوس في الادارة والمحاسبة شغل منصب رئيس بلدية إسطنبول عام 1994، ثم شارك في تأسيس حزب العدالة والتنمية عام 2001 الذي قادهُ الى الفوز في الانتخابات البرلمانية عام 2002 ليتولى رئاسة الحكومة التركية عام 2003 . ينظر: خالد الإخور ، المد الاسلامي في تركيا من اربكان إلى اوردغان ، الابعاد – التداعيات – المستقبل ، دار الهيثم للطباعة والنشر ، دمشق ، 2007 ، ص ص 71- 74 .

(23) Ahmed, A.G.E.S.114 , Türkiye ÍhractçIlar Birligi, Y1llIk Íhracat Rakamlar1, 2020 .

(24) Dr. Khallid Bin Mohammad Al-AHiyah, Qatar, ForierGn, London: Chatham House, 2013, pp.8-9

(25)جمال عبدالله ، السياسة الخارجية القطرية ، إعادة توجيه أم ضبط للإيقاع ، تقارير الدوحة ،مركز الجزيرة للدراسات ، 2014 ، ص ص 3- 4

(26) أحمد محمد أبو زيد، المصدر السابق ، ص ص 12- 3.

(27) Ulichsen, C. Qatar and the Arab Sprin , ETH- Swiss Federal Tnstitute of Technhnology, Zurich. 2014. P. 13- 14

(28)سعد شجاع عبدالله ، الازمة الخليجية القطرية 2017 وموقف الجامعة العربية منها ، مجلة الدراسات التاريخية والثقافية ، مجلد 14 ، العدد (1\ 59) ، 2023.

(29) مصطفى ابراهيم سلمان الشمري ، السياسة الامريكية تجاه الازمة الخليجية منذ عام 2017 ، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، جامعة بغداد ، 2018 ، ص ص 156- 158.

(30) Rprry Commack, Washington and the Latest Qatar, Row ,, www. carnwg Ieendowment. Org. 7\7\2017.

(31)صحيفة الاهرام ، العدد (47696) ، في 7 حزيران 2017 .

(32) صحيفة الاهرام ، العدد (47718) ، في 27 تموز 2017

(33) دونالد ترامب: ولد في مدينة نيويورك 14 حزيران عام 1946 وهو رجل أعمال أمريكي حصل على شهادة البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة بنسلفانيا دخل الحياة السياسية على المستوى الوطني للحزب الجمهوري بفوزه في الانتخابات الرئاسية لعام 2016 ليصبح الرئيس السابع والاربعون للولايات المتحدة الامريكية بين عامي (2017- 2021) ثم عاد إلى المنصب مجدداً بعده فوزه في الانتخابات عام 2024 ليصبح رئيساً للولاية الثانية عام 2025 .للمزيد من المعلومات ينظر: مايكل كرانش وأخرون ، ترامب بلا قناع من الطموح والغرور والمال والنفوذ ، ترجمة ابتسام بن خضراء ، دار الساقي ، ط1 ، بيروت ، 2017، ص ص 12- 21 ؛ سماح مهدي صالح ، سياسة دونالد ترامب الخارجية تجاه القضايا الجيواستراتيجية الشرق أوسطية الملف النووي الإيراني أنموذجاً، مجلة مركز دراسات الكوفة ، جامعة الكوفة ، مجلد 1 ، العدد (78) ، 2025 ، ص ص 273- 275.

(34)عبدالله خليفة الشايجي ، المصدر السابق ، ص ص 262- 265

الحسين الشيخ العلوي ، الأزمة الليبية بين صراع الإرادات الدولية والانقسام الداخلي ، الدوحة ،

(35)مركز الجزيرة للدراسات ، 2020 ، ص ص 3- 6 .

The impact of the Qatari-Gulf crisis on regional powers Türkiye and (Egypt 2017-2020)

Dr. Oday Najm Abdullah
Anbar Education Directorate, Iraq
Professor of Modern and Contemporary History
Odayalqassi7@gmail.com

Abstract:

This research analyzes the diplomatic crisis that gripped the Arabian Gulf region in 2017, which involved the severing of relations between Qatar and several Arab states, including Egypt, Saudi Arabia, Bahrain, and the UAE. The research focuses on the political and regional factors that exacerbated this crisis, most notably differing stances on the events of the Arab Spring and support for certain political movements in the region. The crisis escalated when Qatar was accused of using its media outlets to promote groups considered extremist by these countries, particularly the Muslim Brotherhood, and of attempting to destabilize the region. Qatar's close relationship with Turkey also played a significant role in complicating the crisis, and its growing ties with Turkey contributed to its deepening, given the differing ideological and political orientations between Turkey and some Gulf states. Turkey possesses military, economic, and political capabilities that have enabled it to strengthen its presence in the Middle East, leading it to play an influential role during the Gulf crisis. This was exemplified by the establishment of a Turkish military base on Qatari soil, a move considered crucial for protecting the shared interests of both parties. In contrast, Egypt stood with the boycotting countries, supporting the positions of the Gulf Cooperation Council against Qatar and accusing it of supporting extremist groups that threaten the security and stability of the region. Egypt also sought to contribute to diplomatic efforts aimed at settling the crisis, based on its understanding that the crisis reflects a broader conflict over regional influence in the Middle East. The research concludes that the Qatari crisis was not just a political dispute between the Gulf states, but rather a reflection of regional and ideological competition between multiple powers in the region.